الظلام يقترب من لبنان مع نفاد أموال الكهرباء

سيولة غير كافية لاستيراد الوقود لتوليد الطاقة

يقترب الظلام من لبنان مع نضوب الاحتياطات الأجنبية اللازمة لاستيراد الوقود لتوليد الطاقة الكهربائية في ظل تأخر الحصول على قرض لحل الأزمة في وقت تواجه فيه محافظات البلد انقطاعات متكررة لاسيما بعد تقنين الإمدادات لساعات طويلة تتخطى 12 ساعة.

بيروت - ذكر بيان حكومي الخميس أن الظلام قد يخيم على لبنان مع نفاد السيولة النقدية اللازمة لتوليد الكهرباء هذا الشهر.

ونُقل عن عضو البرلمان نزيه نجم قوله بعد اجتماع مع وزيري المالية والطاقة "ولا يجب أن ننسى أنه ابتداء من 15 مايو ستبدأ العتمة تدريجيا".

ووافق البرلمان اللبناني على قرض طارئ قيمته 200 مليون دولار يخصص لواردات الوقود اللازمة لتوليد الكهرباء في مارس، لكن القرض لم يحصل حتى الآن على الموافقة النهائية.

نزيه نجم

لا يجب أن ننسى أنه ابتداء من 15 مايو ستبدأ العتمة تدريجيا

وتأثرت سلبًا وفرة الإمدادات في مختلف محافظات البلاد إثر بدء تقنين إمدادات الكهرباء، في ظل شح مادة الوقود المستخدم لتوليد الطاقة الناجم عن عدم توفر السيولة الأجنبية.

ويعاني لبنان الغارق في أسوأ أزماته الاقتصادية من مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداعية منذ ثلاثة عقود على الأقل، ومن ساعات تقنين طويلة تتخطى 12 ساعة. وعلى وقع شحّ السيولة بالدولار بات يواجه صعوبات في توفير الأموال اللازمة لاستيراد الفيول.

وبلغت انقطاعات الكهرباء 20 ساعة يوميا في بعض المناطق، بالتزامن مع شح الوقود اللازم لتوليد الطاقة سواء لشركة الكهرباء أو لدى أصحاب المولدات الصغيرة.

وبسبب معاناة لبنان من الانقطاع المتكرر للكهرباء نتيجة اتخاذ الحكومة نظاما للترشيد والتقنين خرجت احتجاجات شعبية منددة بانقطاع الطاقة عن المنازل طيلة الأشهر الماضية.

وسبق أن كشف لبنان أنه سيتلقى شحنات وقود من العراق بأسعار الأسواق العالمية، وذلك في مسعى إلى حل مشكلة توليد الكهرباء التي تفاقمت في العام الماضي مع أزمة شحّ الدولار وتخبّط الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المعضلة.

ويعد قطاع الكهرباء الأسوأ بين مرافق البنى التحتية المهترئة في لبنان، وقد كبّد خزينة الدولة أكثر من 40 مليار دولار منذ انتهاء الحرب الأهلية، ويشكل إصلاحه شرطا رئيسيا يطالب به المجتمع الدولي منذ سنوات لتقديم المساعدة إلى لبنان.

ويقول رئيس تجمع المولدات في لبنان عبدو سعادة إن القطاع يعاني وإنه يغطي عجز الدولة لا ليكون محلها، وبات يتحمل المسؤولية ولم يبق أحد آخر مسؤولا.

وأوضح أن الكهرباء تقنن بين 20 و22 ساعة، ويتم تأمين الإمدادات في ظل شح مادة المازوت التي يتم الحصول عليها من السوق السوداء بسعر يصل إلى نحو 16 دولارا بينما سعرها الرسمي 9.3 دولار.

وتؤكد الحكومة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن إصلاح الكهرباء حيوي لخفض الدين الذي يعادل الآن نحو 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير المسؤولون اللبنانيون إلى أن صافي التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان المملوكة للدولة يمثل ما بين مليار دولار و1.5 مليار دولار في العام وينفق معظمها على زيت الوقود. وهذا يعادل نحو ربع عجز الميزانية العام الماضي البالغ 4.8 مليار دولار.

وتُفاقم الخلافات السياسية وفساد الصفقات، مثل صفقة الوقود المغشوش التي ورّدتها شركة سوناطراك الجزائرية، التشاؤم بشأن الإسراع في حل أزمة انقطاع الكهرباء المزمنة، وسط معاناة المواطنين العالقين بين تقصير السلطات وابتزاز مافيا المولدات التي تحتكر القطاع مستغلة فشل الشركة الحكومية في حل المشكلة بشكل جذري.

وزاد يأس اللبنانيين والأوساط الاقتصادية من قدرة السلطات على معالجة مشكلة انقطاع الكهرباء رغم إحداث تغيير في مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء الحكومية في منتصف العام الماضي.

وتظهر البيانات الرسمية أن قطاع الكهرباء يلتهم أكثر من 1.6 مليار دولار سنويا من خزينة الدولة، أي 20 في المئة من إجمالي واردات البلاد، بينما وصل عجز مؤسسة كهرباء لبنان الحكومية منذ 1992 إلى أكثر من 30 مليار دولار.

انكماش القطاع الخاص المصري للشهر الخامس على التوالي

القاهرة - أظهر مسح الخميس انكماش القطاع الخاص غير النفطي في مصر للشهر الخامس على التوالي في أبريل، إذ تراجعت المبيعات والتوظيف بوتيرة سريعة وارتفعت تكاليف المدخلات.

ونزل مؤشر آي.إتش.إس ماركت لمديري المشتريات إلى 47.7، وهي أدنى قراءة له منذ يونيو، وذلك من 48 في مارس، ليظل دون مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش.

وقالت آي.إتش.إس ماركت إن توقعات الإنتاج المستقبلي، والتي جاءت عند 65، لا تزال قوية، لكنها أضعف من 77.2 مسجلة في مارس عندما غذى إطلاق برنامج التطعيم بلقاحات كوفيد – 19 الآمال في الانتعاش.

وقالت آي.إتش.إس ماركت "أفادت الشركات بشكل عام بأن ضعف أوضاع السوق أدى إلى انخفاض في طلب الزبائن".

وسجل كل من الإنتاج والطلبيات الجديدة انكماشا للشهر الخامس على التوالي، لكن مع ارتفاع المؤشر الفرعي للإنتاج إلى 46.8 من 46.7 في مارس، وتقدم المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة إلى 47 من 46.9.

وبدأ القطاع الخاص غير النفطي بالكامل في الانكماش في ديسمبر، موقفا سلسلة نمو لثلاثة أشهر متتالية، إذ أدى تجدد ارتفاع وتيرة الإصابات بفايروس كورونا إلى تراجع الطلب.

> **47.7**
> **قيمة نزول مؤشر آي.إتش. إس ماركت في أبريل وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2020**

ومع ذلك، ارتفع المؤشر الفرعي لطلبات التصدير الجديدة إلى 53.1 من 48.6 في مارس مع تحسن اقتصادات في الخارج.

وكانت وتيرة التضخم هي الأسرع التي تم تسجيلها منذ سبتمبر 2019، إذ ارتفعت أسعار سلع مثل المعادن والبلاستيك، مما اضطر العديد من الشركات إلى رفع أسعارها.

وقالت آي.إتش.إس ماركت "بشكل ملحوظ، أفاد عدد من الشركات بأن ارتفاع أسعار المواد الخام دفعها إلى تعليق قرارات شراء خلال الشهر واستخدام المخزونات الحالية في المقابل".

واستمر عدد الوظائف في الانكماش، مواصلا انخفاضا بدأ في نوفمبر 2019. وانخفض المؤشر الفرعي للتوظيف إلى 47.6 في أكبر انكماش له منذ أغسطس، وذلك من 48.9 في مارس.

وكان الاقتصاد المصري ينمو بنحو 6 في المئة قبل ضربة كوفيد – 19. ويقول خبراء اقتصاديون إن النشاط الذي تقوده الدولة ساعد في تخفيف الضرر الناجم عن الجائحة، في المقابل أفاد مؤشر "آي.إتش. أس" لمديري المشتريات بأن نشاط القطاع الخاص ككل، مع استثناء قطاع النفط، نما في خمسة فقط من الشهور الستة والثلاثين من يوليو 2016 إلى يونيو 2019.

تقلص مردودية الشركات الخاصة

مستقبل غامض

صندوق النقد الدولي يرسم صورة قاتمة عن اقتصاد الجزائر

سوء توزيع الثروة يعمق الفوارق الاجتماعية

عكست توقعات صندوق النقد الدولي وبياناته صورة قاتمة للاقتصاد الجزائري نظرا إلى أن البلد في حاجة إلى سعر عال لبرميل النفط من أجل تعديل التوازنات المالية للدولة، مما يطرح ضغوطا كثيرة في وقت تحمّل فيه أوساط اقتصادية ونقابية الحكومات مسؤولية تعميق الفوارق الاجتماعية وسوء توزيع الثروات.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - رسم صندوق النقد الدولي في أحدث تقاريره صورة قاتمة عن الاقتصاد الجزائري، حيث تحتاج التوازنات المالية للدولة سعر نفط بحوالي 160 دولارا للبرميل الواحد من النفط، وهو أمر مستحيل، لاسيما مع تراجع دور البلد في منظمة أوبك بسبب تراجع المنتج وتزايد الطلب المحلي.

وتوقّع الصندوق أن يبلغ إجمالي الدين العام مقابل الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال العام الجاري أكثر من 63 في المئة، مقابل أكثر من 53 في المئة خلال العام الماضي، أما إجمالي الدين العمومي الصافي فسيقدر بحوالي 60.5 في المئة هذا العام، بعدما كان أكثر من 50 في المئة في العام الماضي.

كما توقع التقرير مؤشر واردات في حدود 42 مليار دولار، وصادرات تفوق 31 مليار دولار، أي بعجز متوقع للميزان التجاري يفوق العشرة مليارات دولار، أما بالنسبة إلى التضخم فقد توقع صندوق النقد الدولي تسجيل حوالي 5 في المئة خلال العام الجاري، ونحو 6 في المئة خلال العام القادم، فضلا عن عجز في الموازنة يفوق الـ18 في المئة، مقابل أكثر من 12 في المئة خلال العام المنقضي، وبالنسبة إلى عجز الموازنة خارج النفط فقد قدرها بأكثر من 33 في المئة.

ومع ذلك أبدى تقرير صندوق النقد الدولي ارتياحا لما أسماه بـ"هامش حركة إيجابية في ما يتعلق بالمديونية الخارجية التي تظل متواضعة، ويتوقع بلوغها 3.6 في المئة و5.2 في المئة من الناتج عامي 2021 و2022 مقابل 2.3 في المئة في 2020.

ومنذ سنوات تضاءلت احتياطات الجزائر النفطية وزاد الطلب المحلي مما غذى التوقعات بشأن تحول الجزائر إلى بلد غير نفطي وتوقعات خروجه من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

وأسندت بلومبرغ في وقت سابق سبب توقعها خروج الجزائر من نادي الدول المصدرة للنفط إلى تراجع مبيعاتها النفطية في الخارج إلى 290 ألف برميل فقط في اليوم خلال يناير 2021، أي أقل بنسبة 36 في المئة مما كانت عليه في ديسمبر 2020.

كما انخفضت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي الخام والمسال بنحو 30 في المئة في عام 2020، بحسب بلومبرغ التي أشارت إلى أن الجزائر تستهلك المزيد من الغاز على أساس سنوي بينما ينخفض الإنتاج.

وبشأن احتياطي الصرف أشار التقرير إلى نزول متوقع خلال العام الجاري إلى سقف يفوق 38 مليار دولار، على أن يواصل التآكل في العام الموالي إلى نحو 29 مليار دولار.

وكنتيجة لهذه الأزمات المتراكمة أظهرت إحصائيات مختلفة اختلالات كبيرة في الدخل الفردي العام بالجزائر، وهو ما يكشف عن حجم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار البلاد، خاصة في الآونة الأخيرة أين تصاعدت وتيرة الاحتجاجات العمالية المطالبة بتحسين الوضع المعيشي للطبقة العمالية، خاصة في ظل الارتفاع الفاحش لأسعار المواد الاستهلاكية وانخفاض قيمة العملة المحلية أمام سلة العملات الصعبة.

وأجمعت نقابات عمالية وناشطون في سوق العمل على أن قرار الحكومة الجزائرية برفع الحد الأدنى للأجور لا يمكن أن يقدم حلولا لحالة الاحتقان التي تعيشها الساحة الاجتماعية، فرفع السقف إلى مستوى 151 دولارا بعدما كان طيلة الثماني سنوات الماضية في مستوى الـ135 دولارا لا يمكن أن يغطي الاختلالات الكبيرة التي أفرزها انخفاض قيمة الدينار وارتفاع الأسعار ومؤشرات التضخم.

وعاد الحديث في الأوساط النقابية إلى التقديرات اللازمة لضمان العيش الكريم لأرباب الأسر، ففيما كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين المقرب من السلطة قد قدر ذلك بنحو 350 دولارا أكدت نقابات مستقلة على أن دخل الأسرة الجزائرية لا يجب أن ينزل إلى ما دون الـ600 دولار، وإلا سقطت في خط الفقر.

> **الفوارق الاجتماعية كرست سوء توزيع الثروة بفعل انفراد موظفي الحكومة بغالبية فاتورة الأجور**

ورغم أن إحصائيات مختلفة تتحدث عن مستوى دخول لأرباب الأسر يتراوح بين 300 و400 دولار، إلا أن قطاعات عديدة ما زالت تتخبط في دائرة خط الفقر، خاصة في دوائر الوظيفة العمومية وما يعرف بالأسلاك المشتركة في البلديات والمؤسسات التعليمية، حيث كشفت شهادات لهم عن استنفاد الراتب الزهيد (أقل من 200 دولار)، في الأساسيات المعيشية (فواتير الكهرباء والماء والبقال والخضار)، وبقاء حوالي 20 دولارا لتدبير شؤون العائلة طيلة الشهر، مما يضع هؤلاء في خانة الفئات الهشة التي تستدعي تكافل المحسنين والمجتمع المدني.

وحسب تقديرات قانون المالية للعام الجاري فإن كتلة الأجور الإجمالية بأكثر من 23 مليار دولار، وهو ما يمثل 59.5 في المئة من ميزانية التسيير الذي توقع ارتفاعه برسم السنة المالية 2021 في ما يخص نفقات الأجور للعمال (المديريات المركزية والخدمات اللامركزية) بما يقدر بنحو 17.30 مليار دولار.

> **63**
> **في المئة ما يُتوقّع أن يبلغه الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في 2021**

وإذ ذهبت تقديرات هيئات ومواقع متخصصة إلى وضع مستوى الدخل العام في سقف 450 دولارا، مع تسجيل تفاوت بين مختلف القطاعات، إلا أن الفوارق الاجتماعية المتفاقمة في السنوات الأخيرة كرست اختلالات كبيرة في توزيع الثروة على الجزائريين، حيث تشير المعاينات إلى انفراد موظفي الحكومة السامين ومنتسبي شركات عمومية بغالبية فاتورة الأجور، كما هو الشأن بالنسبة إلى مؤسستي سوناطراك النفطية وسونلغاز والمصارف والتأمينات والخطوط الجوية، إذ تقدر رواتب بعض الطيارين بأكثر من 10 آلاف دولار، بينما ينزل الراتب لدى منتسبي قطاع الزراعة والبناء والوظيفة العمومية إلى نحو 200 دولار.

ويرى المختص في علم الاجتماع ناصر جابي أن "اختلالات توزيع الثروة في البلاد خلال السنوات الأخيرة تسير نحو تبديد الطبقة الوسطى، والذهاب إلى طبقة محدودة من الأثرياء، وطبقة عريضة من الفقراء، في انعكاس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة".

وتحت ضغط تداعيات الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا ما زالت الحكومة تتخبط في إرساء نموذج اقتصادي ناجع يراجع توزيع الثروة على الجزائريين، وإشاعة حد أدنى من العدالة الاجتماعية، حيث تحدث تقرير صادر عن النقابة الوطنية المستقلة لعمال الإدارة عن ضياع مليوني فرصة عمل في السنوات الأخيرة وعن تعرّض أعداد كبيرة من العمالة خارج الأطر الرسمية والمنظمة للاستغلال والابتزاز.